

حقيقة لا بد من وضعها أمام اللجنة المركزية وأمام كل مؤسساتنا الشعبية والسياسية والتشريعية والتنفيذية

يخطر من ينصور ان الشعب المصرى اللماح .. يمكن ان يخذ ..
لان كل ما يحدث فى الشارع السياسى اليوم بعد الدعوة الوطنية للرئيس انور السادات للمشاركة
الاجابية فى وضع ضوابط الممارسة الديمقراطية يؤكد ان الحرية التى يجريها الرئيس السادات تعنى مزيدا من الحرية
وان الطريق الى استكمال البناء الديمقراطى السليم لم يعد مسدودا .

لوضع أسس وضوابط الديمقراطية فى
المرحلة القادمة . الشعب المصرى اللماح
لا يتكر فضل الرئيس السادات فى
تحريك الفكر السياسى المصرى واخراجه
من جهود نظرية الحزب الواحد بعدما
تجسدت حركته الزمنية وبقى فى
مدار واحد منذ قامت هيئة
التحرير فى مشارف الثورة
الشاحبة المختلفة للاتحاد الاشتراكى
العربى ، وكان التغير الوحيد هو
الاسم دون الجوهر وربما تغيرت
تيادانه وتلونت شعاراته لكنه ظل كما
هو مصبا للسلطة وممارسا لها .

ولقد وضع لنا الرئيس السادات
التضية الديمقراطية فى اطارها
الصحيح بأقل وأيسر عدد من الكلمات
حين قال :

« ان الديمقراطية لها جانبان :
جانب سياسى وجانب اجتماعى ، وانه
بغيرهما معا لا تقوم حرية ولا تقوم
ديمقراطية » .

لان الديمقراطية ليست تلك الغابة
الخالية من القواعد والقيود التى يأكل

وان كان بعض رجال ثورة ٢٣ يوليو
لم يدركوا فى بعض مراحلها دور
الحيوات الشخصية فى دعم ذاتية
الانسان المصرى وتفجير طاقاته الخلاقة
واهمية الحريات السياسية فى خلق
روح التجاذب والثقة بين الحاكم
والحكوميين ولم يدروا ان سيادة القانون
هى الضمان ضد الانحراف والفساد
والسلبية والتسيب عندما كان المفهوم
المساند ان الديمقراطية هى الحرية
السياسية والحرية الاقتصادية حتى
اصبحت الحرية الاقتصادية سلاحا فى
يد الاقوياء اقتصاديا استخدموه فى
مضاعفة قواهم وزيادة ثرواتهم
واصبحت الحرية السياسية اكلوبة
تقوم على المغالطة والخداع وتنافى
الحقيقة .

فالشعب المصرى اللماح لا ولن يتكر
فضل الرئيس السادات فى ارساء
أسس الحياة الديمقراطية السلمية
باطلاق الحريات وتأكيد سيادة القانون
ودولة المؤسسات وفتح الحوار الشامل
المفتوح لكل مصرى للمشاركة الايجابية

فيها القوى الضعيف .. وهي ليست أيضا قيودا خانقة لانتقال مساواة تقتل تنافس الافراد وسميهم الى التقدم وحريةهم ومشاركتهم في وضع القرارات التي تمس حياتهم ..

وهكذا يتأكد لنا مدى ايمان الرئيس السادات بأن كل ما يتحقق للشعب من حريات ليس وليد هبة الحاكم يقدمها للرعية بل هو وليد رغبة صادقة من الحاكم بأن يصل بالشعب الى استرداد كانه حقوقه الشخصية والسياسية .. ومن هذا المنطلق أرى أن الدعوة الوطنية الإيجابية للمشاركة في تحقيق الديمقراطية ووضع ضوابط مهلنا السياسي - والتي فجرها الرئيس السادات - تتطلب منا وقفة صريحة صادقة مع النفس نتعرض فيها بكل عمق ودراسة وتقييم دون انفعال أو افتعال لقضية الديمقراطية بدراسة التجربة المصرية من خلال واقعا المصري قبل الثورة وبعد انتصارات أكتوبر المجيدة التي كانت ثورة التصحيح في 15 مايو أول بداية الطريق ، واضممين أمام أعيننا حقيقة ثابتة راسخة انه لا رجعة الى الوراء اطلاقا ، ولا ردة فيها حقتناه ، ولا توجد توة في الارض يمكن أن تلغي البناء الاشتراكي ولا قوة على وجه الارض تعيد الانتعاش واستغلال الانسان للانسان .

وهنا اطرح هذا التساؤل وسيظل

مطروحا الى أن نبني سويا جسر الثقة ونحن نناقش بنائنا الديمقراطي لدمه لا لهدمه ، لتقويته لا لضعفه .. ولتثبيت الوحدة الوطنية لا لاهتزازها ، كيف نمضي بالتجربة الديمقراطية المصرية في تفاعل ديمقراطي يحى كل مكاسبنا الاشتراكية لتكون اكثر رسوخا واعمق استقرارا ولا يكون الضمان هو حكم الرئيس السادات ؟ هذه هي القضية الحقيقية التي يجب أن توضح أمام أعضاء اللجنة المركزية وأمام مؤسساتنا الشعبية والسياسية والتشريعية والتنفيذية بل وأمام كل الشعب .

لأننا بعدما ارتضينا جميعا الاحزاب لتوفير جو الحرية لإبداء الرأي الاخر واحترامه وتطبيق ما من شأنه أن يصلح المسيرة لم نرالا الانسحاق وراء الشهوات الحزبية البالية ، والرغبة في ازاحة الحزب الحاكم لاشباع شهوة التسلط الحزبي والانسحاق وراء المصالح الشخصية والتشكيك والتذف وتثويبه الحقائق للعودة الى الماضي المؤلم .. لذلك علينا مراجعة الممارسات الديمقراطية في كل اطوارها مستهدين مصالح الشعب في اطار الاشتراكية الديمقراطية .

علينا أن نتسلح بكل الوعي وبكل البتلة ونحن نناقش قضية الديمقراطية لان هناك قوى معادية لا تريد لهذا البلد الامين أن تزدهر فيه الحرية والديمقراطية .



ولان هناك من يضيقون ذرعا بالحربة
لانها تقضى على احلامهم وآمالهم ..
هناك من لم تتغير آراؤهم ولم تتطور
مفاهيم الحرية والديمقراطية لديهم ،
لا يزال بيننا الحائدون المتآمرون
المخربون الذين ضلوا الطريق لان هدفهم
وضع العراقيل امام مسيرتنا الوطنية
لذلك مطلوب وقفة صريحة مع النفس
لان الشعب المصرى اللماح لا يمكن أن
يخدع !!

حمدي عبد العزيز يونس

عضو المكتب السياسى

لحزب الاحرار سابقا